

من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا

From Partnership to Trade War: State of Play and Perspectives of China-USA Trade Competitiveness in North Africa

ناصر أبو بكر
Nasri Aboubakeur
جامعة خنشلة - الجزائر
nasriaboubakeur@gmail.com

بلعابد دليلة*
Blaabed Dalila
جامعة خنشلة - الجزائر
Belaabed.dalila@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/10/01

تاريخ الاستلام: 2022/01/25

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى تحليل واقع وآفاق التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في شمال إفريقيا وعلاقته بالحرب التجارية بين البلدين، اعتمادا على المنهج الاستنباطي تم التوصل الى أن العلاقات بين الصين ودول شمال إفريقيا تعكس نمودجا إيجابيا للعلاقات الدولية، أن تغني الصين بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يجب أن يكون أساسا للثقة في نواياها، بدل تشكيل حكومات الولايات المتحدة الأمريكية في نوايا الصين الاستثمارية لا بد عليها من العمل على إيجاد استراتيجيات فعالة للانخراط في اقتصاديات دول شمال إفريقيا بما يعود بالفائدة على جميع الفاعلين.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، الحرب التجارية، شمال إفريقيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.

تصنيف JEL: F59. F51. F12

Abstract:

This current study aims to analyze the situation and the perspectives of China-USA economic competitiveness in North Africa and its relationship with the trade war between the two countries. Based on the deductive approach, this study found that the relationships between China and North African countries reflect a positive model of international relations. China's enrichment of the principle of equality, mutual benefit and non-intervention in the internal affairs of countries should not be the basis of confidence in the sincerity of Chinese intentions. The USA government must not doubt the Chinese investment intentions, but they instead is ought to try finding the most effective strategies to engage the economies of North African countries for all actors' benefit.

Key words: Competitiveness, Trade War, North Africa, USA, China.

JEL classification codes: F59. F51. F12

1. مقدمة.

يشهد الاقتصاد العالمي تطور سريع وتغير جذري منذ عقود، خاصة فيما يخص التجارة الدولية والأنماط الاقتصادية المصاحبة لها، حيث تختلف السياسات التجارية من دولة إلى أخرى، فهناك من الدول من تتبنى سياسة التقييد بهدف حماية الاقتصاد المحلي، ومنها من تنتهج سياسة تحرير التجارة بغرض الاستفادة من الأسواق الأخرى. وكان لظهور العولمة دور كبير في الانفتاح العالمي على الأسواق وتحرير التجارة العالمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

وعلى غرار ذلك تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من أكبر اقتصاديات العالم اللتين كانت العلاقات الاقتصادية بينها تتميز بالتعاون والشراكة الاستراتيجية، وكان كل طرف منهما أكبر شريك للطرف الآخر هذا الذي ساهم في تطور وازدهار البلدين. إلا أنه في الفترة الأخيرة عرف البلدين سلسلة من النزاعات في العلاقات التجارية التي أدت إلى الانذار باندلاع حرب تجارية.

ومع تنامي دور الصين في شمال إفريقيا خاصة في كل من الجزائر، المغرب ومصر أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الفراغ الذي تركته في هذه القارة، هذا الذي ساهم بشكل كبير في نشوب الحرب التجارية الحالية التي لقيت اهتماما عالميا كبيرا بسبب الدور الذي يلعبه البلدين في قيادة الاقتصاد العالمي.

وفقا لما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة حول: **ما واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا؟**

- لمعالجة وتحليل الإشكالية قمنا بطرح جملة من التساؤلات التالية:
- ما هو واقع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟
 - ما أسباب الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟
 - ما نتائج هذا الصراع على اقتصاد البلدين وعلى الاقتصاد العالمي؟
 - هل أن الانتشار الصيني في شمال إفريقيا سيسمح بترسيخ روابطها الاقتصادية مع دول المنطقة؟
 - لماذا التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا وما آفاقه؟
 - هل التنافس التجاري الصيني الأمريكي هو تنافس في شمال إفريقيا أم أنه تنافس عليها؟
- استنادا إلى واقع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأهدافها في شمال القارة الإفريقية، تستند الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسية مقدمة على النحو التالي:

H1- التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في الحوض المتوسط.

H2- النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الازدهار للطرفين.

H3- النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الاستقرار للحوض المتوسط.

بناء على ذلك فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من حيث أنها تهدف الى تحليل وتقييم المفارقات بين الحقائق والآفاق، فمن جهة يعتبر البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) الشريكان التجاريان اللذان ساهمت شراكتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لكليهما، ومن جهة أخرى أدت الزيادة في حدة الصراع التجاري وعدم تراجع البلدين عن فرض المزيد من التعريفات الجمركية الى إضرار كبير في باقي اقتصاديات الدول الأخرى خاصة في شمال افريقي.

لغرض إجراء دراسة علمية ومنهجية للموضوع والقيام بمعالجة إشكالية التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بغية استيعاب الموضوع والخروج بنتائج فيما يتعلق بواقع وآفاق هذا التنافس.

❖ الدراسات السابقة

- وليد الطيب(2015)، التنافس الامريكى الصينى افريقيا: تهدف هذه الدراسة اعطاء الى رؤية واضحة لأبعاد العلاقة بين الصين وافريقيا، وتوضح ردود الفعل الامريكى تجاه هذه العلاقة، وقد توصلت الدراسة الى أن الانتشار الصينى في شمال افريقيا ناجم عن عدة عوامل أهمها الرؤية التبتأسست لإفريقيا عن الصين، وأن العلاقة بين الصين وأمريكا لها بعد الصراع أكثر منه المنافسة.

- خالد عبد الوهاب الباجوري(2018)، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمى والعربى: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمى والعربى، وتم الخروج بنتيجة مفادها أن الحروب التجارية لها تأثير سلبي على كافة دول العالم بما فيها الدول العربية.

- Joshua P. Meltzer and Neena Shenai(2019), **The US-China economic relationship: A comprehensive approach**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع الإشارة إلى أهمية منظمة التجارة العالمية في حل التوترات التجارية بين البلدين وتم التوصل الى أن

العلاقات الاقتصادية بينهما على المحك، وإذا ما استمر الوضع على حاله فسترتب عليه تكاليف وخيمة على كلا البلدين.

-Usha Kashyap& Neha Bothra(2019), **Sino-US Trade and TradeWar :**

هذه الدراسة هي محاولة لمناقشة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وكيف أدت إلى حرب تجارية توصل فيها الباحث الى أن التوترات التجارية بين الدولتين قد تستمر لبضع سنوات أخرى، وأن هناك معركة من أجل التفوق الاقتصادي والقيادة العالمية.

- حسان صادق حاجم(2020)،**التنافس الامريكى- الصيني على الطاقة في افريقيا**، تهدف الدراسة الى توضيح الآفاق المستقبلية لأمريكا والصين في إفريقيا والتعرف على ما جناه كل منهما من التنافس في هذه القارة وقد تم التوصل الى أن هناك تنوع في الهيمنة على مناطق النفوذ للقوتين لكن هناك تفوق نسبي واضح للصين في إفريقيا.

تعد هذه الدراسات مرجعا أساسيا في هذه الدراسة وذلك من عدة جوانب خاصة تلك التي تناول من خلالها الباحثون الوضع التجاري والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وواقع العلاقة الاقتصادية بينهما.

2. السياسة التجارية بين الحرية والتقييد.

اعتمد اقتصاد الدول في القديم على تسويق الإنتاج وفائضه داخل إقليم الدولة وبين أفراد مجتمعها، لكن مع تزايد في احتياجات الأفراد وتنوعها، أصبح من الضروري الخروج من حدود البلد والولوج إلى الأسواق الخارجية من أجل البحث عن السلع والخدمات التي من شأنها إشباع حاجيات الأفراد، من هنا ظهرت العلاقات الاقتصادية بين الدول نتيجة التطور الاقتصادي الذي عرفته المجتمعات الدولية حينها، وهو ما يسمى بالتجارة الخارجية، وهي التي تعبر عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على مدى وتكوين واتجاه ووارداتها وصادراتها من السلع والخدمات مع العالم الخارجي(Cohen, 1968, p. 20). بشكل عام، تعد السياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية الخارجية التي تتبناها الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات الحكومية من أجل التحكم في المعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الدول الأخرى والتأثير على البيئة الاقتصادية الدولية، والسياسة التجارية المتبعة في البلدان مع العالم الخارجي تنقسم إلى نوعين وهما:(Krugman, 2006, pp. 217-218)

1.2. **سياسة الحرية التجارية:** تتمثل في عدم تدخل هيئات الدولة في المبادلات التجارية التي تقوم بها مع العالم الخارجي، بل تحريرها من القيود والحواجز على تدفقات المنتجات.

2.2. سياسة حماية التجارة: يقصد بمئاتدخل الدولة في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي.

3. لمحة عن واقع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

عرفت المبادلات التجارية للسلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تطور كبير في السنوات الاخيرة حتى العام 2018، حيث اعتبرت الصين أكبر شريك تجاري لأمريكا أين سجل مجموع تجارة السلع بين البلدين حوالي 660 مليار دولار سنة 2018، وكانت قيمة الواردات في نفس السنة ما يقارب 540 مليار دولار، وهو ما جعل من الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة الأمريكية، والجدول الآتي يوضح التدفقات السلعية بين البلدين خلال (2009-2010).

الجدول 1: مبادلات السلع بين أمريكا والصين بالمليون دولار أمريكي (2009-2019)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري
2009	69,496.7	296,373.9	-226,877.2
2010	91,911.1	364,952.6	-273,041.6
2011	104,121.5	399,371.2	-295,249.7
2012	110,516.6	425,619.1	-315,102.5
2013	121,746.2	440,430.0	-318,683.8
2014	123,657.2	468,474.9	-344,817.7
2015	115,873.4	483,201.7	-367,328.3
2016	115,594.8	462,420.0	-346,825.2
2017	129,797.6	505,220.2	-375,422.6
2018	120,148.1	539,675.6	-419,527.4
2019	97,751.7	418,575.0	-320,823.4

المراجع: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، متاح على الموقع:

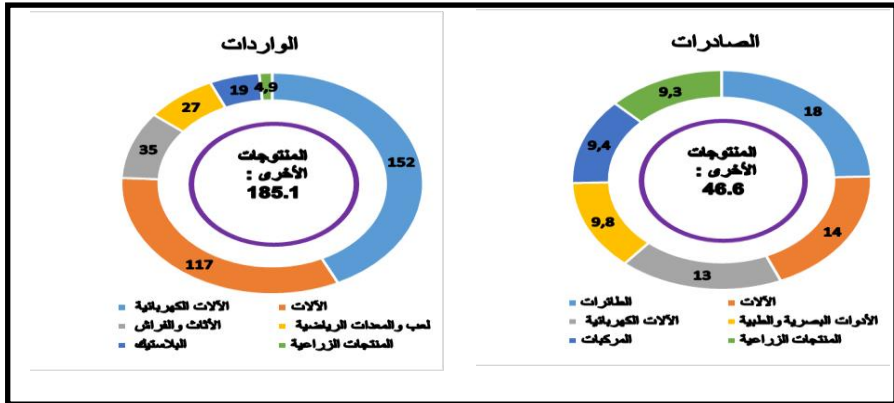
(<https://www.census.gov/>).

من الجدول أعلاه يتضح لنا صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الصين الشعبية تتميز بتذبذب خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، وبلغت قيمة الصادرات أعلى مستوياتها سنة 2017 حيث قدرت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين ما يقارب 130 مليار دولار أي ما يعادل 7.21% من إجمالي الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل من الصين ثاني أكبر سوق للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين في التراجع، حيث بلغت في 2018 حوالي 120.2 مليار دولار أي تراجع بنسبة 7.4% عن محطة 2017، وانخفضت الصادرات السلعية بشكل معتبر في العام الأخير حيث قدرت قيمتها بما يقارب 98 مليار دولار أي بتراجع كبير بلغت

نسبته %18.64، وهذا راجع لاستجابات رد فعل الصين ضد القرارات والرسوم الأمريكية التي فرضت ضد المنتجات الصينية.

وقصد التعرف على نوعية المنتجات التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصديرها إلى الصين وجب علينا قراءة التركيب السلي للصادرات (أنظر الشكل رقم 1)، وإذا ما نظرنا إلى السلع المصدرة إلى الصين في سنة 2018 نجد أنها تتمحور بشكل كبير في الصناعات الاستراتيجية (سلع رأسمالية)، وهو ما يفسره الميزة النسبية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال على نظيراتها في العالم، بالإضافة إلى ذلك تحتل المنتجات الزراعية مراتب متقدمة في التركيب السلي للصادرات الأمريكية إلى الصين، إذ تعتبر أكبر رابع سوق للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

الشكل 1: التركيبة السلي للمبادلات الأمريكية الصينية لسنة 2018 (بالمليار دولار أمريكي)



المراجع: من إعداد الباحث استناد إلى إحصائيات الممثل التجاري للولايات المتحدة

(<https://www.ustr.gov/>)

بالنظر إلى التركيب السلي للواردات الأمريكية من الصينيين يتبين لنا أنها متنوعة ومرتبطة حسب أهميتها، حيث عرفت ارتفاع جد مهم في السنوات العشر التي الأخيرة إلا في محطة واحدة (2016) والتي تميزت بانكاسة وارتفاعها، حيث قدرت قيمة الواردات خلال هذه السنة 462.4 مليار دولار بنسبة انخفاض 4.5% عن السنة السابقة (483.2 مليار دولار سنة 2015)، كما بلغت الواردات الأمريكية من الصين أعلى مستوياتها سنة 2018 وكانت قيمتها في هذه السنة ما يعادل 539.8 مليار دولار أمريكي لتصبح بذلك الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على أعضاء الأليينا (ALENA).

كان لهيكلة القطاع الخارجي الأمريكي مع الصين أثر في الميزان التجاري الأمريكي الذي عرف عجز كبير، لاسيما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية للسلع، وخلال العشر سنوات الأخيرة ارتفع حجم العجز في أغلب محطات الفترة إلا في سنة 2016 أين تم تبني سياسة تجارية حمائية، حيث بلغت قيمة العجز حينها حوالي 346,8 مليار دولار أمريكي، لكن سرعان ما تفاقم حجم العجز وبلغ أعلى مستوى له ما يقارب 420 مليار دولار سنة 2018، هذه النتائج جعلت العديد من التساؤلات في أوساط الاقتصاديين الأمريكيين وأثارت خوفهم من فقدان الزعامة والريادة للاقتصاد العالمي خاصة وأن الصين أصبحت نقطة بداية للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات العالمية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 2: تجارة الخدمات بين أمريكا والصين بالمليار دولار أمريكي (2010-2018)

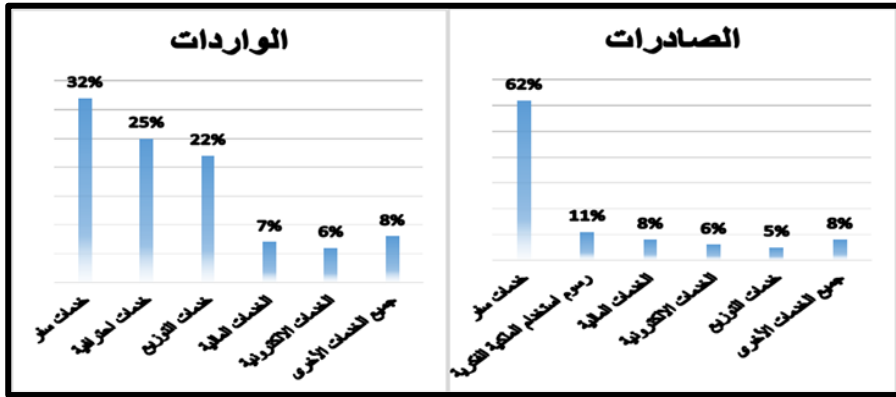
السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري
2010	22.3	10.5	11.8
2011	28.2	11.7	16.5
2012	32.8	13.0	19.8
2013	37.2	13.8	23.4
2014	43.8	13.9	29.9
2015	48.0	15.0	30.0
2016	53.7	16.0	37.7
2017	57.2	17.3	39.9
2018	58.9	18.4	40.5

المراجع: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة

(<https://www.usitc.gov/>)

بالنظر لمعطيات الجدول نلاحظ أن الصادرات الأمريكية قد عرفت ارتفاعا في جل محطاتها، ولكنها تميزت بقانون تناقص الغلة، ونفس الشيء بالنسبة للواردات التي عرفت بدورها ارتفاعا ولكن بمعدلات صغيرة نوعا ما، كما بلغ إجمالي التجارة الخارجية بين البلدين سنة 2018 أعلى قيمة لها بمقدار 77.3 مليار دولار، وحقق الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة أعلى مستوياته، فقد سجل فائضا في تجارة الخدمات مع جمهورية الصين الشعبية بقيمة 40.5 مليار دولار أمريكي، وهذه القيمة لم تحققها الولايات المتحدة الأمريكية مع أي بلد آخر.

الشكل 2: تركيبة الخدمات للمبادلات الأمريكية مع الصين لسنة 2017 (بالنسب المئوية)



المراجع: من إعداد الباحث استناداً إلى معطيات لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة

(<https://www.usitc.gov/>)

بالنظر لتركيبة الخدمات فيما يتعلق بالمبادلات الأمريكية الصينية في عام 2017 نرى أن خدمات السفر استحوذت على الحصة الأكبر من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين حيث بلغت نسبتها 62% من إجمالي الصادرات في مجال الخدمات، والتي يمكن تفسيرها بعبور الأفراد الصينيين إلى حدود أمريكا من سياح وطلبة وعمال يبحثون عن فرص جديدة في أمريكا، تليها في المرتبة الثانية رسوم استخدام الملكية الفكرية بنسبة بلغت إلى 11% وهي نسبة منطقية كون أمريكا تعد الرائد العالمي في مجال البحث العلمي والابتكار، ثم تليها خدمات التوزيع والخدمات المالية والخدمات الالكترونية بنسب متقاربة (أنظر الشكل 02)، في المقابل سجلت خدمات السفر أيضاً الحصة الأكبر (32%) من واردات الولايات المتحدة، ثم الخدمات الاحترافية بمعدل 25%، تأتي بعدها خدمات التوزيع بنسبة تقارب 22%، وتليها الخدمات المالية (حوالي 7%)، ثم الخدمات الالكترونية (بنسبة 6%).

4. الحرب التجارية والتنافس الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا بين الواقع والآفاق.

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على فك ارتباطها بالشرق الأوسط وكانت الصين تسعى لترسيخ روابطها مع شمال القارة الأفريقية، شهد الوضع التجاري بين البلدين حالة حرجة تطورت الى تصعيد تجاري ومن ثم الى حرب تجارية شرسة كانت بمثابة منعطف مهم أثر ليس فقط على العلاقات بين الدول وإنما على الاقتصاد العالمي ككل، ليأتي دور النوايا الاستثمارية للبلدين في تشويش الصورة حول آفاق التنافس الأمريكي الصيني في شمال

أفريقيا، والتي تبدو في ظاهرها حسنة وتسعى لتحقيق المنفعة لمختلف الاطراف لكنها تحمل في طياتها الكثير من الغموض.

1.4. أسباب الحرب التجارية بين أمريكا والصين.

شملت أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأبعاد والجوانب التي يمكن تقسيمها كما يلي:

أ. الأسباب الاقتصادية: يتمثل السبب الرئيسي وراء الصراع التجاري بين البلدين اتساع الفجوة التجارية بينهما وزيادة العجز التجاري الأمريكي مع الصين بشكل مستمر، كما أن الصين تنتج سلع استهلاكية منخفضة التكلفة بسبب انخفاض تكلفة العمالة (Kashyap & Bothra , 2019, p. 3)

ب. الأسباب التكنولوجية: حيث عرفت الصين في السنوات الأخيرة تقدم وتطور تكنولوجي سريع خاصة في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس، (Huang & Smith, 2019).

ج. الأسباب الاستراتيجية: فقد وضعت الصين خطط صناعية في إطار ما سمته بالتحول من "صنع في الصين" إلى "صنع من طرف الصين" تهدف من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في البنية التحتية الرئيسية، وأصبحت تنتج نسبة 40% من المواد المطلوبة خلال 2020 على أن تضاعف هذه النسبة إلى 70% في حلول عام 2025 (SA, 2018, p. 4)، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصينية في الخارج مع تقييد البلدان الأخرى من وضع قواعد تصنيع في الصين، ما أدى إلى الاستفادة من الأسواق الخارجية وعلى رأسها الأسواق الأمريكية المفتوحة (Lawder, 2018).

د. الأسباب السياسية: لعل التعريفات الجمركية الأمريكية التي شنها على المنتجات الصينية كانت تعد بمثابة الاعلان الرسمي عن بداية الحرب التجارية بين البلدين (Terence & Xiaoyang, 2019, p. 16).

2.4. الآثار الاقتصادية للحرب التجارية بين أمريكا والصين.

أسفر على زيادة حدة التوتر التجاري بين البلدين العديد من الآثار التي يمكن إيجازها في:

أ. أثر الحرب على الاقتصاد الأمريكي: كان للحرب التجارية بين البلدين أثر إيجابي على الواردات الأمريكية من الصين، حيث سجل العجز التجاري الأمريكي أدنى مستوى له لأول مرة منذ عام 2014 وبلغت قيمته 320 مليار دولار سنة 2019 محققا تطورا عن سنة 2018

بحوالي 100 مليار دولار (Salinas, 2018). غير أن سياسة التقييد التي تبنتها أمريكا ضد المنتجات الصينية أدت إلى الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين الأمريكيين، كما أن ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع أثر سلباً على التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أن فرض رسوم جمركية على المنتجات الوسيطة الأمريكية من طرف الصين أفقدها القدرة على المنافسة من حيث الأسعار.

ب. **أثر الحرب على الاقتصاد الصيني:** يرى الاقتصاديون الصينيون أن التصعيد التجاري الأمريكي لن يغير من اتجاه النمو الاقتصادي الصيني لأسباب عديدة، حيث تمثل نسبة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 4% وهي نسبة ليست بالمرتفعة، ما دفع بالصين إلى تبني سياسة تجارية تحت شعار "حزام واحد طريق واحد" للبحث عن أسواق ناشئة تحل مكان السوق الأمريكي (Zeyan & al, 2018, p. 424). ومع ذلك فقد أدى هذا الصراع إلى انخفاض في أسواق أسهم الشركات الصينية بنسبة 20% في جوان 2018 مقارنة مع قيمتها قبل 6 أشهر، وهو نفس الحال بالنسبة إلى قيمة اليوان الصيني الذي سجل كذلك انخفاض لأدنى مستوياته مقارنة مع الدولار الأمريكي (Sujata, 2018).

ج. **أثر الحرب على الاقتصاد العالمي:** تتوجه العديد من الشركات العالمية إلى إنشاء قواعد تصنيع في الصين بهدف تحقيق ما يسمى بفعالية التكلفة، حيث تعتبر الصين منطقة غنية بالموارد البشري ما يوفر للشركات العالمية يد عاملة غير مكلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. غير أن اشتداد الصراع القائم بينها وبين أمريكا أدى إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية وبالتالي نقص الطلب العالمي، هذا وقد تسببت الرسوم الجمركية والتهديدات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها التجاريين في خفض النمو الاقتصادي العالمي (Behsudi, 2018)، لكن في المقابل استفادت مجموعة من الدول من هذا التصعيد حيث أنه من المتوقع أن تزيد صادرات الاتحاد الأوروبي بحوالي 70 مليار دولار، والصادرات اليابانية بأكثر من 20 مليار دولار، والصادرات الكندية بمقدار 20 مليار دولار (Coke-Hamilton, 2019).

4.3. من السياسة الحمائية الأمريكية إلى محاولة قمع النفوذ الصيني في شمال أفريقيا

شهد العالم الاقتصادي في الآونة الأخيرة احتدام الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومهد لبداية حرب تجارية بين البلدين خاصة بعد النفوذ الكبير الذي اكتسبته الصين كجهة

فاعلة جديدة في أنحاء شمال أفريقيا، الأمر الذي دفع بأمريكا إلى تبني سياسة حمائية ضدها والتي تمثلت في مجموعة من التعريفات الجمركية على المنتوجات الصينية.

أ. السياسة الحمائية الأمريكية ضد الواردات الصينية: تشهد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا وضعية اقتصادية وتجارية حرجة، فبعد أن كانت القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، أصبحت صاحبة المبادرة في تحرير التجارة بين الدول وإلغاء الحواجز الجمركية، وذلك للنهوض بأمريكا (تحت شعار " أمريكا أولا")، وإيجاد حلول للعجز التجاري مع مجموعة من شركائها الاقتصاديين وعلى رأسهم الصين، حيث عملت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها: (Lawder & Blanchard, 2019)

- في سنة 2018 تم فرض جملة من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين، وتمت مطالبة الحكومة الصينية بالتحرك لتخفيض فجوة العجز التجاري بمقدار 200 مليار دولار، كما تم الاعلان عن رسوم جمركية جديدة على العديد من البضائع الصينية بقيمة 50 مليار دولار، وهدد بزيادة التعريفات بمقدار 200 مليار دولار، ثم بنسبة 25 % في نهاية عام 2018.

- سنة 2019 تم الاتفاق بين البلدين على قيام الصين بمجموعة من الإصلاحات مقابل يتم تأجيل التعريفات الجمركية بنسبة 25 % على الواردات الصينية، بالإضافة إلى التعريفات الجمركية، قامت الإدارة الأمريكية من حظر العديد من الشركات الصينية على القيام بأعمال التجارة في أراضيها (Ramesh & Hernandez-Lagos, 2019).

ومع البدء بفرض التعريفات الجمركية وتبني سياسة تقييد التجارة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، اكتفت الصين بانتهاج مجموعة من الإجراءات حيث اعتمدت على سياسة عزل أمريكا من خلال البحث عن أسواق أخرى في كندا ودول أوروبا والترتيب مع دول منطقة المحيط الهادي من أجل تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها (Hedrick-Wong, 2018)، كما لجأت الحكومة الصينية إلى التأثير على أفرادها من الموظفين لدى الشركات الأمريكية وتشجيعهم على مقاطعة السلع الأمريكية وعدم السفر الى أمريكا، وهذا بهدف تخفيض التحويلات النقدية، كما قامت الحكومة الصينية بتخفيض قيمة اليوان من أجل تقليل من قيمة الصادرات الصينية إلى أمريكا والتخفيف من أضرار التعريفات الجمركية، كما لجأت إلى المنظمة العالمية للتجارة وقدمت شكاوى ضد ما تقوم به إدارة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التقييد التجاري (Larisa Kapustina, 2020).

ب. من الاهتمام الى النفوذ الصيني في شمال أفريقيا: لعل اهتمام الصين بشمال القارة الأفريقية لا ينبع من كونها ستمثل الحدود الأخير لاستثماراتها ولكنها ستمثل بوابتها للتغلغل في قلب القارة، فهذه الاخيرة تتمتع بثروات وامكانيات كبيرة وواعدة، يمكن ايجازها في النقاط التالية: (بوخريص، 2020، صفحة 4)

-تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط مايشكل حوالي 12% من الاحتياطي العالمي.

-تملك حوالي 500 ترليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي والذي يبلغ حوالي 10% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

-تمتلك موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، حيث تنتج حوالي 90% من البلاتين المنتج في العالم و40% من إنتاج الألماس، وتحوز 50% من احتياطي الذهب و30% من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتتجما نسبته 9% من خام الحديد من إجمالي إنتاجه في العالم.

-تعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة لديها، لتنوع المناخ وكثرة الأنهار، إضافة إلى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكافور.

-تتميز بوجود الكثير من الغابات التي تنتج منها الأخشاب بكميات كبيرة، علاوة على الثروة السمكية التي تبلغ قيمة صادراتها 2.7 مليار دولار أمريكي.

فبالإضافة الى هدف حصول الصين على هذه المواد الخام والأهداف السياسية والعسكرية الأخرى التي تعمل على تحقيقها، تسعى من جانب آخر الى:

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للقارة وفرض نفوذها في المواقع المهمة فيها.

-توسيع أسواقها بالدخول الى أسواق واعدة المنافسة فيها ضعيفة والربح مضمون وعلى المدى الطويل.

-الاستفادة المساحات الزراعية الشاسعة والامكانيات المائتة الهائلة للقيام بمشروعات زراعية عملاقة تسمح احتياجاتها الغذائية.

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تلعب دور الشريك الاقتصادي الأساسي في شمال أفريقيا، كانت الصين تعمل على إيجاد موقعها في المكان الذي يسمح لها بالقيام بدور حيوي في الربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا وهو هدفها الأساسي منطريق الحرير الجديدة أو ما يعرف بمبادرة الحزام

والطريق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي بدوره يشكل جزءاً من استراتيجياتها للانتشار في المنطقة.

في الحقيقة لا يوجد جانب يعكس اهتمام الصين بشمال أفريقيا أكثر من مبادرة الحزام والطريق، فقد وقعت الصين على اتفاقيات هذه المبادرة مع كل دولة من دول شمال أفريقيا، وهي اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني من أجل التنمية، عنصراً أساسياً هو مشاريع البنى التحتية من طرقات وموانئ وتشمل على مجموعة متنوعة من المجالات، وفي مقابل كل ذلك تحرص الصين على الحصول على حصة من النفط والغاز الجزائري والليبي. وحيث أن رغبة دول شمال أفريقيا في تقوية علاقاتها وتعاملاتها التجارية والاقتصادية مع الصين تنبع أساساً من نسب القروض المنخفضة التي تمنحها هذه الأخيرة والحجم المرتفع للاستثمارات الثنائية بين الطرفين، ما جعلها تدير ظهرها لدول أوروبية كانت قد تسببت في تراجع وتيرة نموها، حيث وجدت نفسها أمام حتمية توسيع رقعة الشركاء لضمان نموها وتطورها. فبعد أن فشلت السياسة الأوروبية في القارة الأفريقية وبمجرد تراجع نفوذها أصبحت الصين تتوغل اقتصادياً في القارة، وتحديدًا في دول شمال إفريقيا حيث زاد انخراطها في المنطقة وخاصة في كل من الجزائر، المغرب ومصر كنقاط حيوية تربط بين كل من أفريقيا، البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وتحولت الصين بذلك إلى أهم الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة.

لعل العلاقات بين الصين وشمال إفريقيا لم تصل إلى المستوى الذي يشجع طموحات الجانبين. إلا أنها بدأت مع الجزائر لتصبح شريكا رئيسيا لكل من مصر والمغرب، فمجهوداتها كانت تنصب على تعزيز روابط الصداقة والمنفعة المتبادلة مع هذه الدول وذلك بالاعتماد على مبادئ هي: حسن النية، الصداقة، المنفعة المتبادلة، التعاون المشترك، دعم التبادل المشترك، تعزيز مبدأ المعاملة بالمثل والتقسام العادل لعوائد التنمية (بوخريص، 2020، صفحة 9).

ج. استراتيجية الحضور الأمريكي الجديد ومحالة الانخراط الفعال في شمال أفريقيا.

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية التسعينيات غافلة عن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا وتنظر إليها على أنها مجرد مناطق استعمارية وأكثر ما يصلح فيها هو الحروب، كانت الصين قد أدركت أهمية هذا المجال الحيوي الذي يتمتع بفرص اقتصادية واستثمارية هائلة وبدأت فعلاً في السنوات الأخيرة تتوغل في أنحاء شمال أفريقيا وتسعى للتعاون مع بلدانها في عدّة مجالات خاصة الاقتصادية منها. وحيث أن نهج الصين الذي لا يتدخل في

السياسات الداخلية، على عكس النهج الأميركي والأوروبي الذي يركز على حقوق الإنسان والحكم الرشيد، يجعلها شريكا مميّزا لقادة شمال أفريقيا. (يركس، 2021، صفحة 9)، وفي الوقت نفسه، فإن ما تتمتع به المنطقة من ميزات، يجعلها منطقة أكثر من مهمة لاستراتيجية الصين التوسعية، ما يدفع بهذه الأخيرة إلى العمل أكثر من أجل ترسيخ روابطها الاقتصادية، الثقافية والسياسية مع دول هذه المنطقة، وفي مقدمتها الجزائر. حيث اخترقت الصين في السنوات الأخيرة السوق الجزائرية من خلال التركيز على تطوير البنى التحتية (انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، جامع الجزائر الكبير، توسعة مطار الجزائر. مشروع ميناء الحمداية...) وفي المقابل تعد الصين الشريك التجاري الأول لمصر، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 10.58 مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام 2019 (Xinhua, 2019). أما المغرب فقد وتكرزت وارداته من الصين على القطاع التكنولوجي والخدمي والاستثمارات المالية، وعلى هذا الأساس تسعى الصين للمحافظة على مكانتها من خلال نقل التكنولوجيات الحيوية وتمويل المشاريع...، بل وتعزيزها بالتوقيع على عقود اقتصادية واستثمارية أخرى تشمل شتى المجالات، فهي تعمل لأجل تنشيط اقتصادها وجعله يتنامى بشكل أسرع وأقوى، حيث يتوقع أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من هذه الاستثمارات إلى 440 مليار دولار بحلول عام 2025، أي بزيادة قدرها 144% (طاهر، 2018). ففي الوقت الذي كان النمط العام الذي يميز العلاقات بين أمريكا ودول شمال أفريقيا يتسم بالعزلة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كانت الاستثمارات الصينية في شمال أفريقيا تشهد نموا كبيرا، هذا الذي أثار انتقادات متزايدة من الغرب الذي ينظر إلى العلاقة الصينية الأفريقية الناشئة بنوع من التخوف خاصة وأن الأعمال التجارية الأفريقية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عرفت ركودا ملحوظا في السنوات الأخيرة. ففرنسا مثلا ترى تأثيرها الاقتصادي يتراجع بشكل كبير في الجزائر بعدما كانت الشريك التجاري الأول في منطقة شمال أفريقيا. نفس الشيء أيضا بالنسبة لدولتي المغرب ومصر اللتين بدأتا ترفعان من تبادلهما التجارية مع الصين (طاهر، 2018).

لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الآليات التي تتمثل في (منصور عبد الوهاب، 2021، الصفحات 2-3):

-مواجهة دبلوماسية للقاحات الصينية، حيث تروج الولايات المتحدة الأمريكية لدورها في دعم جهود الدول الإفريقية على إنتاج اللقاحات، ولعل هذا ما يعكس بوضوح في "معهد باستور"

الذي تم انشاؤه من خلال دعم أمريكي وأوروبي على عكس الصين التي تستهدف نشر لقاحها في القارة الأفريقية.

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"، والتي تقوم على الشراكة لتوفير بنية تحتية من خلال دعم الاستثمارات عالية الجودة في مشروعات البنية التحتية الكبرى.

- زيادة مستوى التعاون الأمني، حيث بدأت الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة خطة أمنية لتعزيز نفوذها في القارة، وقد تجلّت أبرز ملامح هذه الخطة في مبادرة "منافسة إستراتيجية للقيادة الأمريكية في أفريقيا لعام 2022" والتي تستهدف إرسال مساعدات عسكرية إلى أفريقيا.

- كما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة جديدة تهدف من خلالها إلى تحدي ممارسات الصين الساعية إلى الحصول على "ميزة تنافسية" ليس فقط في شمال القارة الأفريقية وإنما في القارة ككل، والتي يمكن إنجازها في النقاط التالية (بوخريص، 2020، صفحة 8):

- تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا لصالح الطرفين، الأمريكي والإفريقي.
- اعتماد الولايات المتحدة لإستراتيجية تهدف لمعالجة أي خطر قد يتعرض أمن القارة.
- تحديد الأولويات في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة، والتوقف عن دعم بعثات حفظ السلام الأممية.

4. خاتمة

من خلال الدراسة قمنا بدراسة وتحليل موضوع من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال أفريقيا وخلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية: يعد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشريكان التجاريان اللذان تهدف شراكتهم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط لكليهما، بل لباقي دول المعمورة خاصة في شمال أفريقيا، غير أن هذه الشراكة تحولت إلى حرب تجارية أعطت صورة مشوشة لآفاق الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية لهذا التنافس في شمال أفريقيا خاصة وأن النوايا الإستراتيجية طويلة الأمد للصين في شمال إفريقيا تبقى غامضة، حيث يتفق العديد من الباحثين حول صعوبة تحديد معالم واضحة لآفاق هذا التنافس غير أن الذي يمكن قوله بأن النظام العالمي سيتغير، وسيعرف نظام جديد يطلق عليه البعض بـ: "الثنائية القطبية".

1.4. نتائج الدراسة.

بالإضافة إلى جل الأبحاث الأكاديمية، توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

- التوترات التجارية بين أمريكا والصين سيكون لها تأثير ملحوظ على ليس فقط على اقتصاد البلدين وإنما على الاقتصاد العالمي ككل، فضلا على أنه يمكن لها أن تلقي بضررها على العلاقات السياسية بين دول العالم.

- إن المنحى الذي سلكه الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قلص من احتمال التوصل إلى اتفاق على المدى القصير، خاصة بعد أزمة "كوفيد 19" وما خلفته من دمار من حيث عدد الوفيات والركود الاقتصادي العالمي، فقد انطلقت جملة من الاتهامات بين الجانبين الأمريكي والصيني بحيث يرى كل منهما أن الفيروس مصطنع من الطرف الآخر.

- إن أسباب الحرب التجارية القائمة بين أمريكا والصين تكمن في المنافسة على الهيمنة الاقتصادية العالمية، وعدم التوازن في المبادلات التجارية بين البلدين، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي حققته الشركات الصينية.

- تعتبر المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سلاح فعال أمام البلدين يوقف النزاعات التجارية ويؤدي للوصول إلى اتفاق يحمي مصالح البلدين ويؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لكليهما وللعالم كله.

- أن الاهتمام الصيني بشمال أفريقيا لا ينبع من كونها دولة خيرية تسعى فقط لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان هذه المنطقة، وإنما تعكس جهوداتها لتوسيع علاقاتها وترسيخ روابطها الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

- من المعروف عن الاستثمارات الصينية أنها لا توفر مناصب عمل لشباب الدول التي تستثمر فيها كونها تفضل اعتماد مستخدميها الصينيين، وهذا ما يطرح سؤال حول من المستفيد أكثر من هذه الشراكة من بمعنى أدق ما الذي تستفيده الحكومات والشعوب في دول شمال أفريقيا من هذه الشراكة وما هدف حكومات هذه الدول من جعل شعوبها مستهلكة فقط.

- تعد مبادرة الحزام والطريق من أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها الصين لترسيخ روابطها في شمال أفريقيا والتي سمحت بتوسيع العلاقات والتعاون بشكل كبير.

- إلى جانب الأهداف الاقتصادية للصين في شمال أفريقيا، فهي تعمل على تعزيز نفوذها من خلال استثمارها لنشر اللغة والثقافة الصينية هذا بالإضافة إلى تطوير علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة.

استنادا إلى ما تم تقديمه آنفا يمكن القول بقبول الفرضيات الثلاثة:

H1- التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في الحوض المتوسط. حيث أدت الزيادة في حدة التنافس الى صراع ومن ثم الى حرب تجارية شرسة امتدت آثارها السلبية لتشمل نطاقا أوسع لتشمل مختلف العلاقات الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية، هذا الذي شأنه أن يهدد بشدة استقرار البيئة السياسية والاقتصادية ليس فقط في حوض البحر المتوسط بل في العالم ككل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ففي الوقت الذي ترحب فيه دول شمال إفريقيا بالتنافس الصيني الأمريكي في أسواقها لأن ذلك سيجلب لها جودة أحسن وتكاليف أقل، إلا أنها تعمل أيضا على مراقبة ما قد ينجر عن الصراع بين البلدين لأجل غزو هذه الأسواق.

H2- النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال إفريقيا يجلب الازدهار للطرفين. ويظهر ذلك جليا من خلال مبادرات واتفاقيات التعاون الاقتصادي الصيني مع كل دولة من دول شمال أفريقيا، حيث تنصب جهوداتها في شمال إفريقيا على تعزيز روابط الصداقة والمنفعة المتبادلة مع هذه الدول

H3- النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال إفريقيا يجلب الاستقرار للحوض المتوسط. فكما سبق وأشرنا فإن النموذج الذي انتهجته الصين يعتمد أساسا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ما يجعلها شريكا مرحبا به في شمال إفريقيا على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها.

2.4. التوصيات.

- من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
- من أجل تجاوز الخلافات التجارية يتوجب على الجانبين الأمريكي والصيني تعزيز الحوار للوصول إلى اتفاق تجاري من شأنه أن يستحدث التعاون بين البلدين بشكل يعود بالمنفعة المتبادلة بين الطرفين وتحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية.
 - يتعين على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بذل المزيد من الجهود ليس فقط على المستوى الحكومي، بل على مستوى الشركات ورجال الأعمال وذلك من أجل تشجيع الاستثمار بين الجانبين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بدلا من الصراعات التجارية.
 - للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في تطور وازدهار البلدان لكن لا بد من التعامل مع هذا النوع من الاستثمار خاصة فيما يتعلق بعملية التمويل ومخاطر الديون.

5. قائمة المراجع.

1.5.1. المراجع باللغة العربية.

المؤلفات:

- أحمد بوخريص، (2020)، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، اسطنبول.
- شادي عبد الوهاب منصور،(2021)، تحولات استراتيجية: دلالات الجولة الأفريقية لوزير الخارجية الأمريكي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبوظبي.

المقالات:

- سارة تيركس،(2021)، النفوذ الصيني لن ينحسر من شمال أفريقيا في القريب العاجل، صحيفة العرب، العدد 9، الصفحات.24.

مواقع الانترنت:

- طاهر هاني، (2018/09/03)، هل الصين بصدد بسط نفوذها في أفريقيا؟، متاح على الموقع: <https://www.france24.com/2022/01/07>

1.5.1. المراجع باللغة الأجنبية

المؤلفات:

- Benjamin Cohen, (1968), American Foreign Economic Policy Essays and Comment, Harper and Row, New York.
- Chong Terence, Li Xiaoyang, (2019), Understanding the China-US trade war: causes, economic impact, and the worst-case scenario, Economic and Political Studies, Hong Kong.
- Krugman Paul ,(2006), Obstfeld Maurice, Economie internationale, Pearson, Paris.
- SA,(2018), Made in China 2025. Institute for Security & Development Policy, Stockholm.

المقالات:

- Kashyap, Usha, Bothra Neha,(2019), Sino-US Trade and Trade War, Management and Economics Research Journal,N° 5 (4),p.12.

المدخلات:

- Larisa Kapustina,(2020), US-China Trade War: Causes and Outcomes, Les Ulis Cedex France : EDP Sciences, SHS Web of Conferences , EDP Sciences:<https://pdfs.semanticscholar.org/07/01/2022>
- Zhu Zeyan et al,(2018),Trade War between China and US, International Conference on Advances in Social Sciences and Sustainable Development, Beijing : Atlantis Press:<https://www.atlantis-press.com/08/01/2022>

مواقع الانترنت:

- Behsudi Adam,(2018), Farm groups go on anti-tariff blitz after Trump offers trade aid: <https://www.politico.com/07/01/2022>
- David Lawder,(2019), Ben Blanchard, US, China 'on the cusp' of possible end to trade war: Mike Pompeo: <https://economictimes.indiatimes.com/08/01/2022>

-
- David Lawder,(2018), IMF's Lagarde says China needs to do more to cut steel capacity: [https://www.reuters.com\(09/01/2022\)](https://www.reuters.com(09/01/2022))
 - Pamela Coke-Hamilton,(2019), How trade wars pose a threat to the global economy: [https://www.google.com\(09/01/2022\)](https://www.google.com(09/01/2022))
 - Ramesh Jagannathan, Pablo Hernandez-Lagos,(2019), Battle for tech dominance: China has appropriated the US economic playbook. Can the US reclaim it?:[https://timesofindia.indiatimes.com\(11/01/2022\)](https://timesofindia.indiatimes.com(11/01/2022))
 - Rao Sujata,(2018), GLOBAL MARKETS-Bears prowl world markets, maul Chinese stocks as trade tensions simmer: [https://www.reuters.com\(12/01/2022\)](https://www.reuters.com(12/01/2022))
 - Salinas Sara,(2018), Apple says Trump's China tariffs are going to hurt the company: [https://www.cnbc.com\(13/01/2022\)](https://www.cnbc.com(13/01/2022))
 - Yukon Huang,(2019), Jeremy Smith, China's Record on Intellectual Property Rights Is Getting Better and Better: [https://carnegieendowment.org\(14/01/2022\)](https://carnegieendowment.org(14/01/2022))
 - Yuwa Hedrick-Wong,(2018), How The U.S.-China Trade War Will Transform The Global Economy:[https://www.forbes.com\(14/01/2022\)](https://www.forbes.com(14/01/2022))
 - Xinhua, (18/12/2019),Egypt, China share promising potentials for joint trade, investment: experts, China International Import.Expo:[https://www.ciie.org/zbh/en/news/exhibition/News/20191218/20512.html\(06/08/2022\)](https://www.ciie.org/zbh/en/news/exhibition/News/20191218/20512.html(06/08/2022)).